المرأة اللبنانية في الحكم هل فشلت؟ أم أبعدت بسبب نجاحها؟

الثامن من آذار كان يوم المرأة العالمي. في هذا اليوم وفي كل بلدان العالم تجري الندوات والمحاضرات، وتتحرك الجمعيات النسائية والنوادي، وكلّها تدور حول موضوع المرأة ودورها وحقوقها: ففي المجتمعات المتطورة وصلت المرأة الى أعلى مراتب الحكم والسلطة وما تزال تطالب بمزيدٍ من الحقوق! وفي مجتمعاتٍ أخرى ما تزال المرأة تطالب بأدنى حقوقها المهدورة وهي مهمشة جدّاً في النواحي الإجتماعية والإقتصادية والسياسية والوظائف وسوى ذلك...
أمّا في لبنان وبفضل الوعي الإجتماعي فقد توصلت المرأة، وبدايةً من خمسينيات القرن الماضي تنال حقوقها المدنية من حيث الترشح للإنتخابات والإنتخاب والدخول في الحياة العامة فكانت نائبًا في البرلمان وأسندت اليها حقائب وزارية وهي ما تزال تتطلّع الى مزيدٍ من الحقوق القانونية الأخرى... لكنّ ما حصل في تأليف الحكومة الحالية من ابعاد المرأة عن الحكم كان ملفتًا مما يمكن اعتباره انتقاصًا لحقوقٍ نالتها المرأة وهذا ما يدعونا الى القاء الضوء على هذه الناحية في تحقيقٍ أجريناه مع نساءٍ لبنانيات ملقاةٌ عليهنّ مسؤولياتٌ كبيرة.
تضمّن التحقيق الأسئلة التالية:
١- هل كان ابعاد المرأة بسبب فشلها في مشاركة السلطة التنفيذية؟
٢- هل للوضع السياسي القائم دورٌ في ذلك؟
٣- هل هناك أسبابٌ أخرى غير معروفة؟

النائب شانت شنشنيان عضو اللجنة الفرعية لدراسة مشروع قانون حماية المرأة من العنف الأسري المنبثقة عن لجنة المرأة والطفل في المجلس النيابي

عدم دخول المرأة في الحكومة الحالية لا يمكن اعتباره ابعادًا أو إقصاءً لأنّه في لبنان لا توجد «كوتا» معيّنة تحدّد عدد النساء في الحكومة، أو عدم اشتراكهنّ. كما أنّه لا يوجد في لبنان هيئاتٌ تراقب وتقيّم عمل النواب أو الوزراء، ولذلك فلا يمكن القول أنّ المرأة قد فشلت أو أنّها قد نجحت في عملها ضمن السلطة التنفيذية.حتى أننا لا يمكن أن نعرف إذا كان أي وزير يقوم بعمله بنجاحٍ أو لا. فللإعلام هنا الدور الكبير: فقد يعطي وزيرٌ ما وهجًا إعلاميًا كبيرًا في مؤتمراتٍ صحفيّة مظهرًا أهمية أعماله في حين أنّه في الواقع لا يقوم بأي عملٍ ذي شأن.
في حين أننا نجد وزراءً يعملون بصمت دون أي ضجيج إعلامي وهم مبعدون إعلاميًا لذلك فالتقييم هنا غير مطابق للواقع.
وبحكم موقعي في اللجنة الفرعية لدراسة مشروع قانون حماية المرأة من العنف الأسري فقد كان لي لقاءاتٌ عديدة مع جمعياتٍ نسائية لبنانية. وفي كثير من الأحيان، وفي سياق الردّ على تأخير أي مشروع يصدر عن المجلس النيابي كنت أسألهنّ لماذا لا يتحضّرن للترشّح للنيابة أو للحكومة أو لمناصب إدارية رسمية؟ فكنّ يتردّدن.

إذًا التقصير في دخول المرأة الى الحياة السياسية يعود الى أمورٍ كثيرة تحتاج لجهودٍ جبارة ولفتراتٍ طويلة.
أمّا عن أنّ النظام الحالي قد أثّر في إقصاء المرأة عن الحكومة فإنّ ذلك غير مقصود والدليل هو أنّ دور المرأة على صعيد الأحزاب السياسية اللبنانية بشكلٍ عام ووجودها في المراكز القيادية في هذه الأحزاب ما يزال خجولاً نسبيًا.

لا اعتبر أنّ المرأة قد ابعدت عن الوزارة بسبب الفشل. بل على العكس فإنّ النساء اللواتي تولّين مناصب حكومية قد أثبتن جدارتهنّ وقدرتهنّ ونجاحهنّ.
وإذا لم تدخل المرأة في الحكومة الحالية لظروفٍ معيّنة فإنّ الأمر غير مقصودٍ. وهذا لا يعني أنّها إن لم تكن في البرلمان أو في الحكومة أو في أي موقعٍ سياسي فإنّها قد تفشل. فنحن نرى اليوم أنّ أهمّ الجمعيات الإجتماعية العاملة في لبنان والناجحة والتي تقوم بنشاطاتٍ مهمّة ومهمّة جدًا هي تلك التي تترأسها المرأة والتي تعتمد على العنصر النسائي فيها.
والمرأة هي الركيزة الأساسية في كلّ عمل اجتماعي و بكون أنّها قد أثبتت جدارتها وفعاليتها على هذا الصعيد فهذا يعني أنها سوف تنجح بالفعل في العمل الحكومي خاصة وانّ العمل الحكومي التنفيذي هو بمعظمه يرتبط بالمجتمع وبحاجات المجتمع على كل الاصعدة.
والذي يدلّ على مدى تقدمّ المرأة وتطورها في المجتمع اللبناني كان قيام جمعية حماية المرأة من العنف الأسري وأنا من الداعمين والمشجعين لقيام هذه الجمعية ولدورها الكبير الذي أدّى الى قيام لجنة نيابية لإقرار قانون يحمي المرأة من العنف الأسري. وأنا أتمنى أن يكون لهذه الجمعية فرعٌ في البقاع يدعم تطلعات المرأة اللبنانية و ينمّي نشاطاتها الإجتماعية.
وأينما ذهبنا في لبنان فإننا نرى الجمعيات النسائية تعمل بلا كللٍ ولا ملل كأنّها خليّة نحلٍ وهذا ان دلّ على شيئ فعلى قدرة المرأة اللبنانية في التنظيم إن كانت في مراكز إدارية وعلى التنفيذ في كلّ مهمّةٍ توكل اليها وهي التي وصلت كالرجل الى أعلى مراتب العلم والتطور والتكنولوجيا.
وإذا كانت بعض الظروف السياسية، وعن غير قصدٍ قد أبعدت المرأة عن الحكم فإن المرأة اللبنانية تبقى أكثر من غيرها تأهيلاً وقدرةً على تحمّل المسؤولية كاملةً في أيّ موقعٍ كانت فيه وفي أيّة مهمة تسند اليها على الصعيد الإجتماعي، الإداري وحتى السياسي.

السيدة ندى هراوي